



استفسر من وزير الدفاع عن موعد عقده

## مرزوق الخليفة: ما سبب عدم انعقاد دورة تولية وكلاء الضباط؟



مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، قال في مقدمته، تنص المادة 34 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش «يجوز تولية وكلاء الضباط والوكلاء الأول الحائزين على شهادة أمر فصيل أو ما يعادلها برتبة ملازم بعد نجاحه في دورة تدريبية...».

وقد صدر القرار الوزاري رقم 500/2019 بعقد دورة تدريبية لوكلاء الضباط والوكلاء الأول وتقديم مجموعة من ضباط الصف ممن انطبقت عليهم شروط الالتحاق بالدورة وأتموا جميع الفحوصات والإجراءات المطلوبة منذ أكتوبر 2019 إلا أنهم لم يلتحقوا بتلك الدورة. وطالب بإفادته وتزويده بالآتي:

- ما سبب عدم انعقاد الدورة لتولية الناجحين منهم رتبة ملازم؟  
- هل هناك نية لعقد الدورة؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، بيان تاريخ محدد لانعقادها وإذا كان الجواب بالنفي، بيان العوقات التي تحول دون ذلك.

تنص المادة 35 من ذات القانون «يجوز أن يقبل ضابط اختصاصي حاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة بعد نجاحه في اختبار يصدر بشروطه قرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان».

## أسامة الشاهين: ما موعد إزالة العوائق في «جنوب سعد العبدالله»؟



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان العمراني شايح الشايح، قال في مقدمته: لما كانت القضية الإسكانية تشكل ضغطاً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً على الأسر والمجتمع وتستنزف موارد مالية هائلة من الأفراد والدولة، لذا وجب أن تكون محل المتابعة والاهتمام الدائمين.

البلدي الموقر آثار مخاوف مشروعة بشأن توقف أعمال الإزالة بعد مغادرة الفرق الإعلامية والتوعوية للموقع.

2- تفاوتت أعداد المساكن المعلن عنها في المدينة، حيث تفاوتت بين 40 ألف وحدة سكنية و23 ألفاً فقط وغيرها من أعداد، فما هو العدد الإجمالي المحدد للتوزيع فيها؟  
3 - أعلنت حكومات

سابقة عن اتفاقات مع شركات وهيئات كورية جنوبية، تتعلق في مدينة جنوب سعد العبدالله، فما قيمة المبالغ التي سددت من الدولة لها؟ وهل هناك أي شروط جزائية قائمة علينا تجاهها؟

## مرشحان في اليوم السابع لـ «تكميلية» الدائرة الخامسة

عبد العزيز المطيري

تقدم مرشحان اثنان في سابع يوم من فتح باب التسجيل بأوراق ترشحهما إلى الإدارة العامة للانتخابات لتسجيل اسميهما للترشح للانتخابات التكميلية المزمع إجراؤها يوم 20 مايو المقبل في الدائرة الانتخابية الخامسة، لاختيار عضو

لشغل مقعد النائب المبطلة عضويته بحكم المحكمة الدستورية بدر الداهوم. وتنازل مرشح واحد عن تسجيل اسمه في الانتخابات التكميلية، وبذلك يكون إجمالي عدد المرشحين لليوم السابع 17 مرشحاً، والمرشحان اللذان سجلا في اليوم السابع هما أحمد البلوشي وعبدالله العتيبي.

اسماء المرشحين المتقدمين (مجلس الأمة تكميلي 2021) الأربعة 2021/4/21	
الدائرة الخامسة	
م	الاسم
1	أحمد جابر علي حسين مالك البلوشي
2	عبدالله عمر ثقل معني العتيبي
<ul style="list-style-type: none"> <li>● إجمالي عدد المرشحين المتقدمين امس (الأربعاء): 2</li> <li>● إجمالي عدد المرشحين حتى امس - ذكور: 18</li> <li>● إجمالي عدد المرشحين حتى تاريخ امس - إناث: 0</li> <li>● إجمالي عدد المرشحين في الدائرة: 18</li> <li>● إجمالي عدد المتنازليين في الدائرة: 1</li> <li>● صافي عدد المرشحين في الدائرة: 17</li> </ul>	

استفسر عن مدى صحة الوضع القانوني للهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي في الكويت

## عدنان عبد الصمد يسأل «العدل» عن مذكرة التفاهم بين الكويت وهيئة الرقابة الإدارية في مصر



عدنان عبد الصمد

وجه النائب عدنان عبد الصمد أسئلة إلى وزير العدل والإعلام، وقال في مقدمته سؤاله الموجه إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2021/4/11 مرسوم رقم 66 لسنة 2021 بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) وجمهورية مصر العربية (هيئة الرقابة الإدارية) لمنع بشأن التعاون الثنائي لمنع ومكافحة الفساد. وطالب بتزويده بإفادته بالآتي:

1 - على أي أساس تم اختيار هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية لعقد هذا الاتفاق؟  
2 - ما التصنيف الدولي السنوي المعتمد لدى هيئة

العربية أيضاً؟  
4 - هل ستقوم هيئة مكافحة الفساد بإجراء معاهدات واتفاقات مماثلة مع الدول المتقدمة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد حسب التصنيفات الدولية؟  
استفسر في مقدمته سؤاله الموجه إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري عما يلي:

1 - ما مدى صحة الوضع القانوني للهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي في الكويت بما يوافق القانون 87 لسنة 2017 في شأن الرياضة والذي يقضي بإنشاء هيئة تحكيم رياضي مستقلة ذات شخصية اعتبارية بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة ووزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون

الشباب.  
2 - هل راعى تشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي ما تقتضي به المادتان (45) من قانون رقم (87) لسنة 2017 والمادة (10) من النظام الأساسي للهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي من وجوب أن يكون هناك ثلاثة أعضاء منتخبتين من الهيئة العامة للجنة الأولمبية الكويتية ضمن مجلس إدارة الهيئة، وهل يعد ذلك تدخلاً من الحكومة بترتب عليه عدم استقلالية الهيئة وحياديتها مما يشكل مخالفة للمعايير الدولية ذات الصلة بمبادئ استقلال الرياضة؟  
3 - هل تنقيد الهيئة من حيث مواردها المالية بما هو منصوص عليه في المادة (8) من النظام الأساسي بما يكفل

الاستقلال المالي؟ وما أوجه الصرف؟ وما مقدار الرواتب والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والأمين العام للهيئة وموظفيها؟ وهل تخضع للرقابة؟ وما آلية الرقابة؟  
4 - هل تحققت في أعضاء مجلس إدارة الهيئة وكذلك المتقدمون لشغل منصب الأمين العام للهيئة الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للهيئة؟ وما آلية تعيين الأمين العام؟ وهل هناك معايير محددة لذلك التعيين؟  
5 - هل توام تعيين الموظفين في الهيئة مع الهيكل التنظيمي والوظيفي للهيئة؟ وهل روعي في التعيين موافقة الجهات المختصة ومبدأ التنافسية؟ وهل تم الإعلان عن الوظائف الشاغرة بما يحقق مبدأ العدالة والمساواة؟

اقترح توفير متخصصين لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة بعمادة شؤون الطلبة في الجامعة والتطبيقي

## أحمد الحمد: دورات ضمن برنامج تأهيلي لخريجي الجامعات والكليات والمعاهد

الحفاظ على الشباب من الانحراف والصحة السينة خلال فترة انتظار الوظيفة وإكسابهم المهارات العملية المفيدة



أحمد الحمد

تقدم النائب م. أحمد الحمد باقتراحين برغبة الأول بخصوص تقديم دورات ضمن برنامج تأهيلي عملي لخريجي الجامعات والكليات والمعاهد لإكسابهم المهارات العملية في أجهزة الحكومة والشركات والبنوك بصفة مؤقتة مقابل مكافأة مالية إلى حين حصولهم على وظيفة دائمة.

المفيدة مع إيجاد مورد مالي لهم. أما الاقتراح الثاني فتمثل في «توفير قسم خاص من الموظفين المتخصصين لذوي الاحتياجات الخاصة بعمادة شؤون الطلبة في جامعة الكويت وفي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للقيام بمساعدة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة كل حسب نوع إعاقته في إعطاء دروس تقوية بالمواد العلمية وفي الإشراف على إجراء الاختبارات الشفوية والاختبارات التحريرية كتابة ولفظاً لمنحهم الثقة

والأمان في التحصيل العلمي ومساعدتهم في التغلب على الصعوبة في أداء بعض المهام الخاصة في التحصيل العلمي بما يرفع من مستواهم التعليمي ودرجاتهم العلمية». وأوضح الحمد أن شريحة واسعة من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من طلبة الدبلوم والجامعيين والمعاهد التطبيقية الحكومية تعاني من صعوبة في أداء بعض الأعباء التي يقوم بها الطالب العادي بسبب ظروفهم الصحية، فهم

بحاجة إلى رعاية تعليمية وصحية خاصة يجب أن تلتزم الدولة بتوفيرها لهم، باعتبارهم مواطنين، فهم بحاجة إلى نظام خاص لأداء الاختبارات يمنحهم التسهيلات التي يحتاجونها للسماح لهم بالوصول إلى المواد التعليمية والإدراكية وأداء الواجبات العلمية وأداء الاختبارات على أكمل وجه مع منحهم خصوصية كل حسب نوع إعاقته، (إعاقه لفظية أو إعاقه سمعية أو بصرية أو جسدية مثل عدم القدرة على استخدام القلم والكتابة بنفسه).

إضافة إلى منحهم جميع المزايا الوظيفية والمالية والمسمى الإشرافي

## علي القطان لمنح المعلمين المجتازين المقابلات والاختبارات للوظائف الإشرافية الترقية المستحقة

إعادة دراسة حالة المعلمين الذين سبق أن رسبوا بسبب الاختبارات التعجيزية التي مارستها عليهم التوجيه الفنية

منح الناجحين مسمى «رئيس قسم المادة العلمية» في المدرسة التي يعمل بها حتى ولو كان يوجد رئيس قسم للمادة



د.علي القطان

للذهن أيضاً هو هل التوجيه الفني جهة مختصة باختيار المعلمين والحكم عليهم بالسحب أو النجاح؟ وهل تطبق التوجيه الفني المعايير السليمة في هذه الاختبارات؟ الواقع يقول سنويا إن اختبارات التوجيه الفنية هي أسوأ اختبارات في ويشعر باستمرار بالغبن والظلم وتعسف المسؤولين معه، وبإي وجه يطلب منه المسؤولون الإخلاء والتفاني والاجتهاد وهم يظلمونه ويحاربونه في رزقه ويحرمونه حقوقه المشروعة في الترقية؟ بل بإي وجه نتوقع من المعلمين الأفاضل مواجهة طلابهم في ظل هذا التخبط والتعسف؟ وشكواي المعلمين في اختبارات الوظائف الإشرافية فاق حدود المعقول حتى تحولت هذه الاختبارات إلى عنصر طارد للمعلمين ومصدر

قدم النائب د.علي القطان اقتراحاً برغبة بمنح المعلمين المجتازين المقابلات والاختبارات للوظائف الإشرافية الترقية المستحقة لهم قانوناً وجميع المزايا الوظيفية والمالية والمسمى الإشرافي. وقال القطان في مقدمته الاقتراح: من المعلوم أن نظام الترقية للوظائف الإشرافية للمعلمين بوزارة التربية يعاني منذ أكثر من عشر سنوات من التعسف والظلم نظراً لقيام التوجيه الفني بوضع اختبارات تعجيزية وتعسفية في حق المعلمين الذين يجتازون هذه الاختبارات بنجاح، لكن رغم ذلك لم يمنحوا الترقية اللازمة حتى الآن، ومن الواضح أن الخلل ليس في المعلمين على الإطلاق وإنما بسبب آلية الترقية للوظائف الإشرافية وفي الاختبارات التحريرية تحديدًا، مع العلم أن أداء هذه الاختبارات مخالف تماماً للقوانين وقرارات الخدمة المدنية التي تنظم عملية الترقية والوسايل السليمة للمفاضلة بين مرشحين عدة والتي تطبق على جميع الموظفين في جميع وزارات الدولة، فبإي حق تقوم التوجيه الفنية باختبار المعلمين بالمادة العلمية وهم حاصلون على شهادات جامعية معترف بها، والسؤال الذي يتبادر

وإشادات المعلمين، وهذا واضح لا يحتاج إلى دليل عليه، حيث يوجد تعمد في طرح أسئلة تعجيزية لترسيب أكبر عدد من المعلمين المتقدمين للترقية في الوظائف الإشرافية، ومن المضحك المبكي أنه رغم كل ما ذكر فإن مصير المعلمين الناجحين في الاختبارات التعجيزية لم تتم ترقيتهم منذ سنوات عدة بحجة عدم وجود شواغر، وبالتالي تعطيل ترقيتهم وتأخير أكبر عدد ممكن منهم، متناسية وزارة التربية أن مثل هذه الأساليب الظالمة يتجاوز مداها وتأثيرها المدمر حدود الترقية والمصعب لتصل إلى تدمير العملية التعليمية برمتها، إذ كيف نتوقع أداء معلم محبط ويشعر باستمرار بالغبن والظلم وتعسف المسؤولين معه، وبإي وجه يطلب منه المسؤولون الإخلاء والتفاني والاجتهاد وهم يظلمونه ويحاربونه في رزقه ويحرمونه حقوقه المشروعة في الترقية؟ بل بإي وجه نتوقع من المعلمين الأفاضل مواجهة طلابهم في ظل هذا التخبط والتعسف؟ وشكواي المعلمين في اختبارات الوظائف الإشرافية فاق حدود المعقول حتى تحولت هذه الاختبارات إلى عنصر يلبس حجاباً وانكسار في نفوس من يتبقى منهم، فهل هناك إهانة وتدمير لمهنة التعليم أكثر من هذا؟ وعلى الرغم من قناتمة الصورة وبشاعة الحدث الذي يتكرر كل عام تاركا المعلمين في حالة انكسار وإحباط ويأس إلا أن الأمل لا يزال موجوداً لإصلاح الأمور في هذه الوزارة التي تعج بالفساد والمفسدين، حيث يعقد الكثير من المعلمين الأمال بإعادة النظر في آلية الترقية للوظائف الإشرافية، وأولها إلغاء الاختبارات الظالمة والمهينة والمسيئة للنظام التعليمي في الكويت قبل إسائها للمعلم نفسه. إذ من العار أن يوصف معلمون أفاضل يقومون بتدريس أبناء الكويت بالفشل والرسوب نتيجة اختبارات التوجيه الفنية الفاشلة، كما ينبغي مراجعة آلية المقابلات الشخصية ووضع آليات تضمن حياديتها وموضوعيتها لضمان حقوق المعلمين وكراماتهم التي تستحق أحياناً في تلك المقابلات، فقدم نوافر شواغر كافية لا يعطي مسؤولي وزارة التربية والتوجيه الفنية الحق في إهانة المعلمين وهدر كراماتهم بهذه الصورة السيئة. ونص الاقتراح على ما يلي: قيام وزير التربية بأخذ

قرار عاجل بشأن ما يلي: أولاً: معالجة حقوق المعلمين الذين اجتازوا المقابلة والامتحان التحريسي للوظائف الإشرافية منذ أكثر من عشر سنوات وحتى تاريخ تقديم هذا الاقتراح، بضمان ترقيتهم في الوظائف الشاغرة فوراً، وفي حال عدم وجود وظائف شاغرة تلتزم الوزارة بالإجراءات التالية:

1 - منح المعلمين الناجحين نفس المكافأة والبدلات والمزايا الوظيفية التي يحصل عليها شاغلو الوظائف الإشرافية.  
2 - منح المعلمين الناجحين مسمى الوظيفي «رئيس قسم المادة العلمية» في المدرسة التي يعمل بها حتى ولو كان يوجد رئيس قسم للمادة العلمية في المدارس، وذلك في نفس الترتيب بها أعداد كبيرة من الطلبة، وهذا حاصل في بعض المدارس حالياً.  
ثانياً: تقوم وزارة التربية بإعادة دراسة حالة المعلمين الأفاضل الذين سبق أن رسبوا بسبب الاختبارات التعجيزية التي مارستها عليهم التوجيه الفنية، وتقييمهم بما يتوافق مع مؤهلاتهم الدراسية، وسنوات الخبرة العملية، من دون تعسف في استعمال الحق.

# المعالي تلفزيون

## مبارك الله بمرور شهر رمضان المبارك

### وإنك لعل خلق عظيم

#### الشيخ حمد بن صالح الأمير

عرض يومياً 17:15 | إعادة 07:45

#### روضيات

#### الشيخ جاسم العيناتي

عرض يومياً 18:00 | إعادة 07:45

#### بصحة كويتية

#### منوع

عرض يومياً 01:45 | الأحد - الثلاثاء - الأربعاء - الجمعة 12:30

www.m3all.tv | @m3all.tv | m3all.tv

زبد الفشاء على النازل سات 1137